

الإقطاعات العسكرية

في

مصر البطلمية^(١)

أصل الجيش البطلمي وتكوينه :

ترك الإسكندر الأكبر عقب وفاته قوات ضخمة تتألف من ثلاث مجموعات وهي الفرق المقدونية التي قادها أنتيپاتروس في بلاد الإغريق ، وجيش الحملة الذي اضطلع بعقب القتال في الشرق ، والحاميات العسكرية التي رابطت في ولايات الإمبراطورية . وتوزعت هذه القوات على قادة الإسكندر كما توزعت بينهم أجزاء الإمبراطورية نفسها ، فاحتفظ أنتيپاتروس بالقوات التي تحت إمرته ، أما پرديكاس فيبدو أنه اختص نفسه بجيش الحملة ، بينما اتفق باقي القواد على أن يحتفظ كل منهم بحامية الولاية التي آل إليه حكمها وفقاً لاتفاقية بابل^(٢) .

وهكذا كانت نواة جيش مصر بعد أن ظفر بها بطلميوس بن لاجوس عام ٣٢٢ ق . م . هي القوة العسكرية التي تركها الإسكندر الأكبر بالأراضي المصرية عقب فتحها . ويقول المؤرخ أريانوس^(٣) بأن هذه القوة تألفت من حاميتين بريتين إحداهما في منف والأخرى في بلوزيوم ، يعاونهما أسطول صغير يقوده بوليمون بن ثيرامينيس .

ومن الثابت لدينا أن الإسكندر الأكبر لم يستخدم الوطنيين المصريين في الجيش ، ولكننا لا نعرف هل بقيت هذه القاعدة مرعية حتى قدوم

(١) هذا موضوع ألمت بأطرافه في أجزاء متفرقة من رسالة الدكتوراه التي قدمتها بجامعة فؤاد الأول عام ١٩٤٧ ، وهي لم تنشر حتى الآن ، وقد عن لي أن أتناول موضوع الإقطاعات البطلمية عامة في بحث خاص ، مستعيناً بما أفدته من مواصلة البحث في تاريخ مصر البطلمي الذي أقوم بتدريسه لطلبة كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول .

(٢) J. Lesquier, Les Institutions Militaires de l'Egypte sous Les Lagides, Paris 1911, p. 1.

Arrian. Anab. III., 3, 5 ff.

(٣)

بطلميوس بن لاجوس إلى وادى النيل عام ٣٢٣ ق. م. ؛ وهكذا اكتنف العموض طبيعة تكوين الجيش البطلمي على وجه التحديد فى هذا الوقت المبكر . غير أن العبارات التى جاءت فى حديث ديودوروس الصقلى^(١) عن معركة غرة (عام ٣١٢ ق. م .) تلقى بعض الضوء على هذا الموضوع ؛ إذ ورد فيها أن الجيش البطلمي فى هذه المعركة اشتمل على فرق من المقدونيين (Makedones) وأخرى من المرتزقة ، وثالثة من الوطنيين المصريين الذين استخدموا فى أعمال النقل والتموين ، مع إمداد بعضهم بالسلاح للاشتراك فى القتال إذا دعت إلى ذلك ضرورة قصوى . ومعنى ذلك أن بطلميوس والى ضم المصريين إلى قواته المحاربة فى مرحلة من عهده ليس من المستطاع تحديد تاريخها للتدليل على اشتراكهم فى الجيش البطلمي .

وإذا تألف الجيش البطلمي من الفرق النظامية التى أطلق عليها « ديودوروس » كلمة « المقدونيين » ومن الوطنيين أبناء البلاد الأصليين ، ومن فرق المرتزقة . أما المقدونيون فلم يكونوا كذلك إلا اسماً فقط^(٢) . وأما الوطنيون فإن استخدامهم فى الجيش لم يجر على قاعدة واحدة طوال حكم البطالمة ، إذ يقرر « بوليبوس »^(٣) بأن تغييراً هاماً طرأ على طريقة الإفادة منهم فى الحروب على عهد « فيلوپاتور » وهو يصف هذا التغيير بأنه بدعة خطيرة هددت المستقبل وإن كانت عملاً صائباً فى حينها^(٤) . وكان الوطنيون المندمجون فى سلك الجيش البطلمي يسمون

Diod. XIX, 80, 4.

(١)

(٢) من المؤكد أن هذه الكلمة لا تعنى أن الفرق النظامية لم تنتظم سوى أفراد الجنس المقدونى فحسب ، وإنما أطلقت عليهم وعلى غيرهم من شاركوا فى تكوين الفرق النظامية من المهاجرين الذين أغرتهم الامتيازات البطلمية الماثلة بالوفود إلى وادى النيل ؛ وذلك لأنه لم يكن فى وسعهم أن يجندوا فرقهم النظامية فى مقدونيا التى لم تكن تابعة لهم ، والتى كثيراً ما وقفت منهم موقفاً عدائياً ؛ وليس مقبولا كذلك أن هذه الفرق لم تضم غير المقدونيين الذين تركهم الإسكندر فى مصر ، يضاف إلى ذلك أننا لا نملك من الأدلة التاريخية ما يشهد أن الخدمة العسكرية كانت إجبارية على مواطنى المدن الإغريقية فى مصر ، ومن ثم يمكن التأكيد بأن الفرق النظامية لم تكن مقدونية خالصة إلا اسماً فقط

poly. v. 1-3.

(٣)

(٤) اختلف المؤرخون فى تفسير هذه البدعة : أما ليسكيبه (Cf. Lesquier, op. cit. pp. 28-29) فيرى أنها تنطوى على تسليح وتجنيد من يصلح للخدمة العسكرية من المصريين كافة ، بينما يرى =

« ماخيموى » (Machimoi) ، بينما أطلقت المراجع على أفراد الفرق النظامية كلمة (Klerouchoi) أى أرباب الإقطاعات . واختلفت هذه التسمية فى القرن الثانى قبل الميلاد ، فأطلقت الكلمة الثانية على المجندين المصريين على حين أطلقت على أفراد الفرق النظامية كلمة (Katoikoi) أى المستوطنون^(١) . ومهما كان أمر التغيير الذى أحدثه بطليموس الرابع « فليوباتور » فى وضع الوطنيين فى الجيش البطلمى ، فما لا شك فيه أن مرتبتهم سمت ، وأنهم أصبحوا يؤلفون قسماً رئيسياً من القوات المحاربة لا فى سلاحى المشاة والفرسان فحسب ، بل فى سلاح الحرس الملكى كذلك ، وذلك برغم أنهم ظلوا فرقاً مستقلة عن الفرق الأخرى ، وأنهم استمروا كذلك حتى نهاية القرن الثانى قبل الميلاد على الأقل ، بل حتى نهاية عصر البطلمة فيما يبدو . وبقيت كل فرقة من هذه الفرق تعمل تحت إمرة قائد خاص يحمل لقب « Laarches » أى قائد الوطنيين^(٢) .

أما فرق المرتقة فنوعان أولهما فرق قومية تحتفظ فى جيش البطلمة بأسلحتها الخاصة ولباسها الخاص ، وتندمج فى ذلك الجيش لاشتبارها بإجادة استعمال نوع معين من الأسلحة حتى كانت فى بعض الأحيان تعرف باسم هذا السلاح كما تعرف بجنسيتها سواء بسواء ؛ وثانيهما فرق تستأجر من أسواق العالم الإغريق المختلفة ، ولم يكن لهذه سلاح قومى خاص ، وإنما كانت تنظم على نمط فرق المشاة كاملى العدة فى الجيش الذى تنضم إليه^(٣) .

هكذا تألف الجيش البطلمى فى القرن الثالث قبل الميلاد ، وظل كذلك حتى دالت دولة البطلمة^(٤) .

* * *

= نصحى (راجع « تاريخ مصر فى عصر البطلمة » ج ١ ، ص ١٦٥) أنها لم تتعد إعداد المحاربين المصريين (الماخيموي) بالأسلحة المقدونية وإدماجهم فى صلب الجيش . وقد ناقشنا الرأيين تفصيلاً (راجع « شئون مصر الداخلية وسياساتها الخارجية على عهد بطليموس إيو إرجتيس الثانى » ص ١٣٧ وما بعدها - رسالة لم تنشر مودعة بمكتبة جامعة فؤاد الأول) ، ورجحنا رأى ليسكويه .

Teb. Pap. I, pp. 155 ff.

(١)

J. Lesquier, loc. cit.

(٢)

Ibid. pp. 16-17.

(٣)

(٤) ساد الاعتقاد فى بداية هذا القرن بأن تكوين جيش البطلمة اختلف فى القرن الثانى قبل =

نشأة الإقطاعات في مصر البطلمية :

عند ما وفد البطالمة إلى مصر أقاموا حكمهم فيها على أساسين : أولهما حق الفتح الذي فاز به الإسكندر الأكبر وورثوه هم عنه باعتبارهم ينحدرون مباشرة من سلالته^(١) ، وثانيهما الحق الملكي الإلهي المكتسب بفضل القدسية التي خلعوها على أنفسهم في نظر المصريين ونظر الإغريق سواء . وبناء على ذلك أصبحت مصر كلها ضيعة للملك البطلمي ، يمتلك أراضيها امتلاكاً خاصاً ، ويشرف بنفسه وبمساعدة عماله على استغلال هذه الضيعة الواسعة . ولتيسير عملية الاستغلال هذه ، وضمان الحصول على أكبر قسط ممكن من الإنتاج ، قسم البطالمة أراضي مصر كلها قسمين رئيسيين : الأراضي الملكية (Ge Basilike) وهي التي اختص بها الملك نفسه ، وأشرف على استغلالها إشرافاً مباشراً ، والأراضي الموهوبة أو أراضي العطاء (Ge en Aphesei) وهي التي وهبها لغيره كي يتعهدوا نيابة عنه ، ويقوم بتقديم الالتزامات المفروضة عليها للخزانة الملكية^(٢).

= الميلاء عما كان عليه في القرن الثالث ، فاختفت الفرق الوطنية اختفاء تاماً ، بينما بقيت الفرق النظامية وفرق المرتزقة يطلق عليهما معاً كلمة « ماخيموى » ، وهي التي كانت تطلق على الفرق الوطنية وحدها في القرن الثالث ق. م. ثم حدث اختلاف آخر منذ نهاية القرن الثاني ق. م. ، وعلى عهد إيوار جتيس الثاني على وجه التحديد ، فأصبح الجيش البطلمي لا يضم سوى فرق المرتزقة وحدها .

(Cf. P.M. Mayer, Das Heerwesen der Griechen und der Römer in Ägypten, Leipzig 1900, p. 64, n. 217, pp. 82, 87 ff.)

ولكن الوثائق البردية التي ترجع إلى القرنين الثاني والأول ق. م.

(Cf. Teb. Pap. I, App. I, pp. 546 ff. & II, p. 382 & U. Wilcken, Actenstuke Nos. 5-7).

أثبتت خطأ هذا الاعتقاد ، كما أثبت خطأه أيضاً نقش من عهد بطلميوس نبوس ديونيسيوس .

(Cf. B.C.H. XX, p. 177, XXI, p. 166; Cat. Gen. Mus. Caire, Greek Inscriptions, No. 9296, p. 25).

وأصبح واضحاً أن تكوين الجيش البطلمي ظل على حال واحدة منذ بداية حكم البطالمة حتى نهايته (انظر إبراهيم نصحي ، الكتاب السابق ، ج ١ ، ص ١٦١) .

(١) يقول ديودوروس الصقلي إن بطلميوس الأول اعتبر مصر ملكاً له بحق الفتح بعد

مقتل برديكاس . (Cf. Diod. XVIII 38, 5)

(٢) M. Rostovtzeff, A Large Estate in Egypt in the 3rd. cent B.C. pp. 83-84.

وهناك إلى جانب ذلك قسم ثالث من الأراضي اختصت به المدن الإغريقية في مصر وهي

الإسكندرية وبطلمية ونقرطيس ، ويسمى (Ge Politike) أي أراضي المدينة .

واشتملت الأراضي الموهوبة أو أراضى العطاء بوجه عام على أراضى الإقطاعات العسكرية (Ge Klerouchike) ، والأراضى المقدسة أو أراضى المعابد (Ge Hiera) ، والضيايع التى تمنح عل سبيل المكافأة لكبار الموظفين المدنيين والعسكريين (Ge en Dorea) ، وأخيراً أراضى الامتلاك الخاص (Ge Idioktetos)^(١) . وموضوع هذا البحث هو النوع الأول من أراضى العطاء ، أى الإقطاعات العسكرية .

* * *

تطلب برنامج السياسة الخارجية الذى وضعه البطالمة لأنفسهم تكوين جيش وأسطول كبيرين يمكن الاعتماد عليهما فى الذود عن استقلال البلاد ، والقيام بالدور الأول فى سياسة البحر الأبيض الدولية ؛ وكان طبيعياً ألا يلجأ البطالمة إلى أبناء وادى النيل الوطنيين فى تكوين قواتهم المسلحة ، وإنما إلى أبناء جلدتهم من المقدونيين والإغريق الذين يخلصون لهم الولاء ، والذين خبروهم فى غزوات الشرق الكبرى فعرفوا كفايتهم ووجدوا فيهم أنداداً لرجال جيوش خلفاء الإسكندر الآخرين .

وصادف البطالمة فى هذا الصدد مشكلة ضخمة ، هى الاحتفاظ بجيش دائم فى البلاد يكون رهن إشارتهم فى كل لحظة ، ويجنبهم النفقات الباهظة التى يستلزمها الاحتفاظ بجيش من المرتزقة الذين يقضون أغلب أوقاتهم عاطلين فى الثكنات . عالج البطالمة هذه المشكلة بوسيلة قديمة سبقهم إليها الفراعنة والإسكندر الأكبر نفسه^(٢) ، وهى منح أغلب المتطوعين للعمل فى قواتهم البرية والبحرية

(Cf. Ibid., Social and Economic History of the Hellenistic World, I, pp. 275-276).

ويرى تارن أن هذه الأراضى كانت ملكاً خالصاً للبدن الإغريقية طبقاً لما تقتضى به النظم الإغريقية (Cf. W.W. Tarn, Hellenistic Civilisation, p. 162.)

Teb. Pap. 5, II. 36-37, commentary, pp. 34-35.

(١)

ويبدو أن هذا التقسيم لم يكن قائماً بصورة ثابتة ، فإن أقدم وثيقة وصلتنا عن هذا النوع من الأراضى (وهى ترجع إلى أواخر حكم فيلوباتور - عام ٢٠٩ ق. م.) تدل على أن الضيايع الممنوحة لكبار الموظفين لم تكن ضمن أراضى العطاء (Teb. Pap. 705, II. 6-7) . ولدينا وثيقة أخرى ترجع إلى عام ١٦٤ ق. م. (Paris Pap. 63, 177) تدل على أن أراضى المعابد وإقطاعات الجند لم تكن تعتبر من أراضى العطاء .

P. Jouguet, Trois Etudes sur L'Hellensime, p. 71.

(٢)

إقطاعات من الأرض (Kleroi) يكون دخلها مرتبات لهم ، ويدعى هؤلاء « أرباب الإقطاعات » (Klerouchoi) .

ولم يخل التجاء البطالة إلى هذه الوسيلة القديمة من عدة دوافع اقتصادية وسياسية ، ذلك بأن مصر كانت وقتذاك بلداً ثقل فيه النقود ، ومن ثم لا يكون هناك غير سبيلين لدفع المرتبات ، هما استغلال قطعة من الأرض بزراعتها ، أو استغلال دخل بعض الضرائب ، وفضل البطالة الطريقة الأولى لأنها ذات فائدة مزدوجة ، فهي تضمن ارتباط المتطوعين بالأرض التي منحت لهم فيتخذون من مصر وطناً لهم ، وتنشأ بينهم وبين ملوكها علاقات قوية دائمة بحيث يستطيع هؤلاء الملوك تجنيدهم كلما دعا داعى القتال ، كما يستطيعون الاعتماد عليهم في تأييد ملكهم ونشر لواء الحضارة الإغريقية في أنحاء البلاد . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، هيأت طريقة منح الإقطاعات للبطالة فرصة لإدخال وسائل اقتصادية جديدة في البلاد ، فضلاً عن كونها تزيد عدد الأيدي العاملة^(١) .

هكذا منح البطالة الإقطاعات لرجال قواتهم البرية والبحرية من الإغريق والمقدونيين ، أما المحاربون المصريون فجعلوا إقطاعاتهم صغيرة المساحة بالقياس إلى إقطاعات الأجانب ، ولكنها كانت أكثر عدداً . وكذلك منحت الإقطاعات لفريق من المرتزقة الذين فضلوا الإقامة في وادي النيل ، كما منحت أحياناً للأسرى الذين اعتبروا ثروة بشرية قادرة على الإنتاج وعلى إصلاح الأراضي واستغلالها^(٢) . وأخذت مساحة الأراضي الممنوحة إقطاعات تزداد على الأيام تبعاً لزيادة الجيوش التي تتطلبها الحروب . ولدينا وثيقة بردية من تبتونيس^(٣) توضح أن مساحة الإقطاعات العسكرية في قرية كركيوزوريس (في إقليم أرسينوى) بلغت $134\frac{3}{22}$ أروارا على عهد بطلميوس الرابع (فيلوپاتور) ، ثم وصلت إلى $1581\frac{11}{22}$ أروارا خلال حكم الملك بطلميوس إيوارجيتيس الثاني . وما من شك في أننا نستطيع اعتبار هذه الحالة مثلاً لما حدث في أقاليم مصر الأخرى . ولا ريب أن ذلك التوسع المطرد في مساحة الإقطاعات العسكرية أدى إلى حدوث نقص

Cf. C. Preaux, L'Economie Royale des Lagides, pp. 465-466; M. Rostovtzeff, (١)

A Large Estate in Egypt in the 3rd. cent. B.C., pp. 135-136; Ibid. Social and Economic History of the Hellenistic World, I, pp. 284-287.

(٢) إبراهيم نصحي ، الكتاب السابق ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ .

Cf. Teb. Pap. Vol. I, App. I, p. 545.

(٣)

مطرد في مساحة الأراضي الملكية ، وبالتالي في الدخل الملكي الذي انكمش كثيراً بعد أن فقدت مصر أغلب ممتلكاتها الخارجية ولم تضم إليها ولايات جديدة تدر عليها دخلاً يساعدها على سد نفقات الجيش الباهظة (١) .

وفي أي عهد من عهود البطالمة بدأ نظام منح الإقطاعات للجنود ؟ الواقع أننا لا نعرف ذلك على وجه التحديد ، ولكن المرجح أن بطلميوس الأول هو الذي وضع أساس هذا النظام (٢) - كما وضع أساس غيره من النظم البطلمية - عند مامنح إقطاعات من الأرض للأسرى الذين وقعوا في يده إبان معركة غزة (٣) . ومهما يكن من أمر فإن معلوماتنا عن هذا النظام وأساليب تطبيقه تعتبر تافهة بالنسبة لعهد بطلميوس الأول وابنه بطلميوس الثاني فيلادلفوس (٤) ، ويرى بيقان أنه لم يتخذ صورة واضحة المعالم قبل عهد بطلميوس الثالث (٥) .

* * *

الأراضي التي كانت تمنح فيها الإقطاعات :

تقول الوثائق البردية بأن الإقطاعات العسكرية كانت تمنح من الأراضي الملكية بأدق معاني الكلمة (٦) ، وكذلك من أراضي الضياع الموهوبة (٧) . ومعنى هذا أن أيدي الملوك لم تمتد إلى نوعين من الأراضي ، هما الأراضي المقدسة أو أراضي المعابد ، وأراضي الامتلاك الخاص (٨) . لكن لدينا وثيقة بردية من مجموعة تبتونيس (٩) تقول بأن مقدونيا « من السلالة » (١٠) أجز

C. Preaux, op. cit. p. 467. (١)

J. Lesquier, op. cit. p. 163. (٢)

P. Jouguet, Hist. de la Nation Egypt. III, p. 87. (٣)

M. Rostovtzeff, S.E.H. I, p. 284. (٤)

E. Bevan, History of Egypt under the Ptolemaic Dynasty, p. 170. (٥)

Cf. e.g. Tebt. Pap. 815. frg. 2, l. 66. frg. 3 verso, col. I, l. 83. (٦)

Cf. P. Cairo-Zenon, 59179; 59254; P.S.I., 415, 513; P. Columbia - Zenon 48; (٧)

P. London. inv. 2663; M. Rostovtzeff, Large Estate, pp. 138-139.

J. Lesquier, op. cit. p. 167. (٨)

Teb. Pap. 815. frg. 3, p. 292. l. 26. (٩)

(١٠) اختلفت آراء المؤرخين اختلافاً بيناً في تفسير اصطلاحين وردا بكثرة في الوثائق

البردية التي ترجع إلى القرنين الثالث والثاني ق.م. ، ولها اتصال وثيق بأرباب الإقطاعات العسكرية. هذان الاصطلاحان هما إيبجونى (Epigone) ومعناها « من السلالة » ، وإيبجونوى (Epignoi) ومعناها « أفراد السلالة » ، ورغم التشابه اللفظي بينهما فإنهما غير مترادفين (Cf. Lesquier, op. cit. pp. 52-54) ، ولعل أقرب الآراء إلى الصواب هو أن جميع أبناء الأجانب المهاجرين كانوا يدعون بوجه عام إيبجونى =

أرضاً مقدسة منحها له الملك . ولعل الأرض المقصودة هنا إقطاعة من الإقطاعات العسكرية ، وقفها صاحبها على أحد المعابد ، ثم استردها الملك لسبب من الأسباب ومنحها من جديد لهذا المقدوني ، وذلك لأن الدولة لم تكن تسمح لأرباب الإقطاعات بإظهار سخائهم نحو المعابد إلا بشرط أن تحتفظ لنفسها على الأراضي الموقوفة بنفس الحقوق التي لها على الإقطاعات^(١) .

وواجه فيلادلفوس مشكلة إيجاد الإقطاعات لجنوده بإصلاح مساحات واسعة من الأراضي في إقليم أرسينوى وإعدادها للزراعة ، ثم نقل إلى هذا الإقليم عدداً كبيراً من سكان أقاليم الدلتا المزدهمة بالسكان ، وكلفهم زراعة هذه الأراضي الجديدة حتى إذا جادت تربتها وأصبحت صالحة تماماً للزراعة والانتاج ، قدر لها إيجار معين ، وقسمت إلى إقطاعات محدودة المساحة ، ووزعت تدريجاً على الجنود . ولم يكن في استطاعة الملك توزيع هذه الأراضي على الجنود مباشرة قبل إتمام إصلاحها إصلاحاً كاملاً على يد الفلاحين الذين جلبهم من أقاليم مصر المختلفة ، وذلك لأن الجنود أعوزتهم الوسائل اللازمة للزراعة ، كما أعوزتهم الخبرة الواجبة ، فضلاً عما تحتمه الأحوال السياسية من استدعائهم لتلبية داعي الحرب في أية لحظة . هذا وكان الجنود بعد توزيع الإقطاعات عليهم يفضلون تأجيرها للفلاحين العارفين بوسائل إصلاحها وإعدادها للزراعة على قيامهم هم أنفسهم بزراعتها تفادياً لما عساه يحدث من اضطراب في استغلال هذه الإقطاعات إذا ما دعى الجنود للخدمة العسكرية أو للاشتراك في أعمال الحاميات العسكرية في مصر أو في الخارج أو للقيام بالمناورات .

وليس معنى ذلك أن جميع الإقطاعات العسكرية كانت تؤجر لفلاحين محليين ؛ فإن بعض الجنود عملوا على الإفادة من القوانين التي نصت على تحويل

أى « من السلالة » سواء كانوا جنوداً أم لا ، وذلك توكيداً للفارق بينهم وبين المصريين الوطنيين . (Cf. P. Jouguet, Mac. Imp. p. 330; Lesquier, op. cit p. 52; Hunt etc... Gr. Pap. in Rylands Library, III, p. 150.)

أما الاصطلاح الآخر (Epigonoï) أى « أفراد السلالة » فكان يطلق على أفراد فرق حربية خاصة لهم أجر مالى وعينى ، ولكل فرقة منها ضابط معين (Cf. Lesquier, p. 54) ، ويبدو أن هذه الفرق كانت تتألف من أبناء أرباب الإقطاعات الذين فرضت عليهم الخدمة لفترة معينة في إحدى هذه الفرق ليتمسروا بشئون القتال قبل أن يخلفوا آباءهم .

(١) إبراهيم نصحي - الكتاب السابق ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ - ٤٩٤ .

الأراضي التي يزرع فيها الكروم وأشجار الفاكهة إلى ملكيات خاصة ؛ فلبجأوا إلى غرس هذه الأشجار في إقطاعاتهم ، ومن ثم امتلكوها امتلاكاً خاصاً وإن تحملوا في سبيل ذلك بعض الجهد لإصلاح هذه الأراضي وإعدادها لنبات الكروم وأشجار الفاكهة وبعض البقول (١).

وإذ بقيت القاعدة المتبعة خلال القرن الثالث هي منح الإقطاعات العسكرية من الأراضي التي أصلحتها الدولة على نفقتها ، والأراضي التي قام أرباب الإقطاعات أنفسهم باستصلاحها ، فإن تحول كثير من الإقطاعات إلى ملكيات خاصة ، حرم الملوك مساحات كبيرة من الأراضي الملكية ؛ ولهذا تقرر خلال القرن الثاني قبل الميلاد ألا يمنح الجنود إقطاعات من الأراضي الصالحة للزراعة (Sporimos) التي تدر دخلاً على الدولة ، وأن يقتصر المنح على الأراضي التي أصبحت لسبب ما خلال سنوات الاضطرابات العنيفة ضعيفة الإنتاج أو غير منتجة إطلاقاً كالأراضي الجافة (Chersos) (٢) . غير أن فساد الأداة الحكومية في هذا القرن جعل الموظفين القائمين على شئون توزيع الإقطاعات العسكرية لا يعيرون هذه القاعدة اهتماماً كبيراً ، وذلك وضع واضح الصدى في القرارات العديدة التي أصدرتها الحكومة لاسترداد الإقطاعات التي منحت للجنود من الأراضي الملكية الجيدة واستبدالها بإقطاعات من الأراضي الجافة ؛ ومع ذلك فإن الحكومة نفسها — في بعض الحالات — سمحت لبعض أرباب الإقطاعات باستبقاء الأراضي الجيدة التي حصلوا عليها . ويبدو أن بطلميوس إيواركتيس الثاني رغب في وضع حد لهذه الحال المضطربة ، فأصدر أمراً يقضي بأن تكون القاعدة التي تتبع لتوكيد ملكية الإقطاعات التي خولفت القوانين في منحها هي دفع إيجار سنة واحدة عنها ؛ وبرغم ذلك فإننا نجد أوامر أخرى تؤكد ملكية هذه الإقطاعات الجيدة دون أن يقوم أربابها بدفع شيء على الإطلاق (٣) . غير أن الأمر الملاحظ في هذا الصدد هو أن مساحة هذه الإقطاعات أصبحت أصغر من مساحة الإقطاعات القديمة ، كما تقرر أن تكون ضريبة الأبوويرا (٤) المفروضة عليها مساوية لسدس المحصول بدلاً من

Cf. M. Rostovtzeff, Large Estate, pp. 137-139; H.S.E. I, p. 285. (١)

Ibid. S.E.H. II, p. 728. (٢)

Cf. Tebt. Pap. I, pp. 554-555. (٣)

(٤) كانت هناك ضريبة تجي بنسبة عشر المحصول من زراع الكروم والفاكهة والبقول،

عشره ، وتقرر أيضاً ألا يعنى أصحابها من الأعباء العامة كما كان الحال فيما قبل^(١)
مساحة الإقطاعات :

أما مساحة الإقطاعات وما طرأ عليها من تغير فى خلال حكم البطالمة فكانت مساحة الإقطاع تتناسب تناسباً طردياً مع مركز صاحبه فى القوات العسكرية ، فهى تختلف باختلاف مرتبته والفرقة التى ينتظم فى سلكها : أهى من فرق المشاة أم من فرق الفرسان ذات الأرقام أم من فرق الفرسان الخنسية ، ثم هل هو من جنود الجيش النظامى أم من فرق المرتزقة أم من الفرق الوطنية ، ولذلك كان أصحاب الإقطاعات يؤلفون عدداً من الطبقات تبعاً لمساحات إقطاعاتهم^(٢) .

والوثائق البردية التى ترجع إلى القرن الثالث قبل الميلاد تدل على وجود إقطاعات تبلغ مساحتها عشرة آلاف أرورا فى خلال هذا القرن ويرجح أنها كانت تمنح لبعض الموظفين الذين لم يقيم الدليل على أنهم عملوا فى الخدمة العسكرية . وفى وثائق القرن الثانى قبل الميلاد ما يدل على وجود إقطاعات تراوحت مساحاتها بين ١٠٣٦ ١/٢ أرورا و ١٢٤ ١/٢ أرورا ، وأغلب الظن أن هذه الإقطاعات كانت من نصيب ضباط الجيش . وإذا تجاوزنا عن الإقطاعات التى زادت مساحتها على مائة أرورا لندرتها ، فإننا نستطيع أن نميز بين مرحلتين مختلفتين فى تاريخ طبقات أرباب الإقطاعات ، تشمل أولاهما القرن الثالث قبل الميلاد عند ما طبقت مساحة الإقطاع الحقيقية مساحته الاسمية ، وتبدأ ثانيتهما خلال القرن الثانى قبل الميلاد — ومنذ عهد فيلوميثور على الأرجح — عند ما اختلفت مساحة الإقطاع الحقيقية عن مساحته الاسمية^(٣) .

أما عن المرحلة الأولى فكان أرباب الإقطاعات أربع طبقات اشتق اسمها

= لصالح المعابد وشئون الديانة لمصرية ، وهى ضريبة الإبوبويرا (Apomoir) التى أخذت حصيلتها فى الازدياد نتيجة لاهتمام الإغريق بزراعة الكروم والفاكهة ، وقرر فيلادلفوس تخصيص دخل هذه الضريبة لصالح عبادة أخته أرسينوى

(Cf. Rev. Laws pp. XXVI-XXIX; Tebt. Pap. I, p. 37; W.W. Tarn, Hel-
lenistic Civilisation, p. 168; B. - Leclercq, Hist. Lag. I, pp. 233-34; III, pp. 193 ff;
C. Preaux, op. cit. p. 171).

M. Rostovtzeff, loc. cit.

(١)

J. Lesquier, op. cit. pp. 172-176.

(٢)

Ibid. pp. 176-183. ؛ ص ٤٩٦ ، ج ٢ ، الكتاب السابق ، إبراهيم نصحي ، (٣)

من عدد الأروارات التي يملكها كل صاحب إقطاع ، وهي كما يلي :

أولاً — أرباب المائة أرورا

ثانياً — « السبعين »

ثالثاً — « الثلاثين »

رابعاً — « الخمس أرورات

وليس ثمة مجال للشك في وجود جميع هذه الفئات لورودها جميعاً في الوثائق البردية التي ترجع إلى القرن الثالث قبل الميلاد ، بل يحتمل وجود فئة خامسة هي فئة أرباب الأربع وعشرين أرورا^(١) . وضمت الطبقة الأولى فرسان الفرق المقدونية ذات الأرقام ، ومشاة الحرس الملكي (tou agamatos) ؛ على حين انضمت الطبقة الثانية فرسان الفرق الجنسية ، وشملت الثالثة المشاة العاديين ؛ أما الطبقة الرابعة والأخيرة فوضمت الجنود الوطنيين^(٢)

ويتضح من هذا التوزيع الذي سجله ليسكييه مستنداً على الوثائق البردية ، أن فرسان الحرس الملكي ورجال الفرق المرتزة أغفل أمرهم ، فكيف كان وضعهم ؟ يرى نصحي أن فرسان الحرس الملكي حصلوا أحياناً على إقطاعات تزيد مساحتها على مائة أرورا ، ويذهب إلى أن السبب في عدم انتظامهم في طبقة خاصة بهم هو أن إقطاعاتهم لم تكن دائماً متساوية ، أو لعله عدم عثورنا حتى الآن على الوثائق التي تجلو لنا حقيقة الأمر^(٣) . ونحن لا نميل إلى قبول السبب الأول ونرجح عليه الثاني إذ نستبعد أن تتفاوت مساحات الإقطاعات الممنوحة لرجال يعملون في سلاح واحد ويؤدون وظيفة واحدة ، وهم آنذاك من الصفوة المختارة من المقدونيين .

وأما فرق الجنود المرتزة ، فقلت مساحة إقطاعاتهم عن إقطاعات مشاة الجيش النظامي ، ويحتمل أنهم كونوا طبقة أرباب الأربع وعشرين أرورا التي تقدمت الإشارة إليها

وفي القرن الثاني قبل الميلاد تضاعف عدد طبقات أرباب الإقطاعات حتى وصل إلى ثمانية ترتيبها كالاتي^(٤) :

Tebt. Pap. Vol. I, App. I, p. 552.

(١)

Lesquier, op. cit. p. 175.

(٢)

(٣) إبراهيم نصحي ، ج ٢ ، ص ٤٩٦

Lesquier, op. cit. p. 177.

(٤)

أولاً	—	أرباب المائة	أرورا
ثانياً	—	» الثمانين	»
ثالثاً	—	» الثلاثين	»
رابعاً	—	» الخمس وعشرين	»
خامساً	—	» العشرين	»
سادساً	—	أرباب العشر	أرورات
سابعاً	—	» السبع	»
ثامناً	—	» الخمس	»

وضمت الطبقة الأولى فرق الفرسان ذات الأرقام ، أما الثانية فيبدو أن رجالها كانوا في الأصل فرسان الفرق الجنسية ثم ارتقوا إلى فرق الفرسان ذات الأرقام ، وشملت الطبقة الثالثة مشاة الإغريق في القوات النظامية أو فريقاً من رجال الشرطة يطلق عليهم في الوثائق البردية لفظ خرسيفوبوي (Chersephippoi) (١) أو فرساناً من الوطنيين . وأما الطبقة الرابعة فتألفت من فريق آخر من رجال الشرطة يعرفون باسم إفودوي (Ephodoi) (٢) ؛ وشملت الطبقة الخامسة فئة أخرى من الفرسان المصريين ، وضمت السادسة فريقين من رجال الشرطة ، أحدهما يسمى إيريموفيلاكيس (Eremophylakes) (٣) ، وثانيهما يسمى فيلاكييتاي Phylakitai . وأما الطبقة السابعة فضمت فئة من المشاة الوطنيين ، كما شملت الطبقة الثامنة فئة أخرى من هؤلاء المشاة ، وكذلك بحارة الأسطول المصريين (٤) .

ويتضح من مقارنة طبقات أرباب الإقطاعات في القرن الثالث قبل الميلاد بطبقاتهم في القرن الثاني ، وجود خلافين جوهريين : أولها ظهور طبقة أرباب الثمانين أرورا في القرن الثاني ، واختفاء طبقة أرباب السبعين أرورا ؛ وثانيهما ازدياد فئات أرباب الإقطاعات التي تقل عن ثلاثين أرورا في القرن الثاني قبل

(١) يقول « ماسيرو » إن هؤلاء كانوا فرسان الشرطة المكلفين بحراسة الأراضي الحافة المجاورة للصحراء .

(Cf. H. Maspero, Les Finances de l'Egypte sous les Lagides, p. 19.)

(٢) شغل أفراد هذه الطائفة وظائف مفتشى الشرطة. (Cf. Maspero, Loc. cit.)

(٣) هؤلاء هم مشاة الشرطة المكلفين بحراسة الأراضي المهجورة (Cf. Ibid. loc. cit.)

(٤) راجع إبراهيم نصحي ، الكتاب السابق ، ج ٢ ، ص ٤٩٦ - ٤٩٧ .

الميلاد حتى بلغت خمساً بعد أن كانت فئة واحدة في القرن الثالث .
وتعترضنا هنا مشكلتان لا بد من مناقشتها ، تتعلق أولاهما بالوقت الذي
حدث فيه هذا التغيير في طبقات أرباب الإقطاعات إبان القرن الثاني قبل
الميلاد ، وتعلق الثانية بالدوافع التي أدت إليه .

أما عن المشكلة الأولى فيتضح من الوثائق البردية أن ازدياد طبقات أرباب
الإقطاعات التي تقل مساحتها عن ثلاثين أرورا كان أقدم — من الناحية
الزمنية — من ظاهرة حلول أرباب الثمانين أرورا محل أرباب السبعين أرورا^(١) .
وإذا كنا لا نسمع عن أرباب العشرين أرورا قبل السنة الأولى بعد الأربعين
من حكم إيوارحتيس الثاني^(٢) ؛ فإننا نجد عدداً من الجنود الوطنيين بين
أرباب الأرورات السبع في السنة السادسة من حكم فيلوميتر (١٧٦-١٧٥
ق. م.)^(٣) ، كما نسمع عن أصحاب الأرورات العشرة في خلال حكم
بطلميوس الخامس (إيفانوس)^(٤) .

ولهذا نرجح أن يكون ظهور فئات أرباب مادون الثلاثين أرورا قد بدأ منذ
حكم بطلميوس إيفانوس إن لم يكن قد بدأ منذ عهد والده بطلميوس الرابع
فيلوباتور .

أما اختفاء طبقة أرباب السبعين أرورا خلال القرن الثاني قبل الميلاد وظهور
طبقة أرباب الثمانين أرورا ، فأغلب الظن أن ذلك حدث على عهد بطلميوس
الخامس إيفانوس إذ لم يوجد قبل حكمه أحد من أرباب الثمانين أرورا^(٥) .
لكن يبدو أن هذه الزيادة كانت اسمية فقط لأنه لا يمكن اعتبار إقطاعات
الطبقتين الأولى والثانية حقيقية خلال القرن الثاني قبل الميلاد ، قرن الاضطراب
العنيف الذي شمل جميع مرافق البلاد ، والثورات القومية التي احتدم أوارها في
جميع أنحاء المملكة . ونحن نعرف من الوثائق البردية التي ترجع إلى عهد
فيلوميتر أن أصحاب المائة أرورا اسماً لم يمتلكوا أكثر من نصف هذا القدر في
الواقع ، كما لم يمتلك أصحاب الثمانين أرورا أكثر من أربعين فقط . أما خلال
حكم إيوارحتيس الثاني فلم يمتلك أحد أصحاب الإقطاعات في قرية كركيوزوريس

J. Lesquier, loc. cit.

Tebt. Pap. I, 62, l. 240 (130-129 B.C.)

Pap. Par. 63, ll. 20 ff.

Tebt. Pap. I, 62, l. 53.

Tebt. Pap. I, No. 62, l. 40; No. 63, l. 40; Petrie Pap. No. 57a, l. 7.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

أكثر من خمسين أرورا فقط^(١). هذا وأغلب الظن أن الارتقاء من طبقة إلى التي تعلوها لم يكن دائماً زيادة في مساحة الإقطاع المملوك من قبل . وبرغم بقاء عبارتي « أصحاب المائة أرورا » و « أصحاب الثمانين أرورا » مستعملتين في الوثائق الرسمية حتى القرن الأول ق . م . ؛ فإن استخدامهما لم يعد عاماً كما كان في القرن الثالث قبل الميلاد . وإذا ميزت الوثائق البريدية الخاصة بالإدارة المالية أرباب الإقطاعات في الجيش النظامي بلبق الطبقة التي اندمجوا فيها تبعاً لمساحة إقطاعاتهم في خلال القرن الثالث قبل الميلاد ، فإن الأمر لم يعد كذلك في القرن الثاني قبل الميلاد ، إذ نجد أرباب الإقطاعات على عهد إيفانوس (بطلميوس الخامس) يميزون في تقارير كاتب قرية كركيزوريس الرسمية بحسب أصلهم ؛ ونجدهم أيضاً على عهدي فيلوميتر وإيوارجيس الثاني (عند ما صارت مساحة الإقطاع الحقيقية نصف مساحته الاسمية) يميزون بلبق « مستوطنين » (Katoikoi) كما ذكرنا من قبل^(٢) .

نخلص مما سبق بأن مساحات الإقطاعات الممنوحة للإغريق نقصت في القرن الثاني قبل الميلاد عما كانت عليه في القرن الثالث قبل الميلاد ، فأصبحت تتراوح بين خمسين وعشرين أرورا ، بينما زادت مساحة إقطاعات المصريين فأصبحت تتراوح بين ثلاثين وخمس أرورات ، وهكذا تضاعف الفرق الشاسع الذي كان يفصل بين العنصرين في القرن الثالث قبل الميلاد ؛ أما مبدأ تقسيم أرباب الإقطاعات إلى طبقات متفاوتة فقد ظل قائماً كما ظل قائماً أيضاً مبدأ صغر مساحات إقطاعات المصريين عن إقطاعات الأجانب^(٣) . وماذا عن المشكلة الثانية ، وهي مشكلة الدوافع التي ألجأت الملوك إلى إحداث هذا التغيير .

لقد قسمت سياسة البطالة سكان البلاد قسمين منذ بداية حكمهم : أجنب ينعمون بالامتيازات العظيمة والمراكز الممتازة في شتى إدارات الحكومة ، ويتمتعون بالإقطاعات العسكرية الواسعة والضياح الفسيحة ؛ ووطنيين سلبوا خيرات بلادهم وانحدروا إلى الدرك الأسفل ، ففرضت عليهم الأعباء الثقيلة

(١) راجع إبراهيم نصحي ، الكتاب السابق ، ج ٢ ، ص ٤٩٧ .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

J. Lesquier, op. cit. p. 182.

(٣)

والضرائب الباهظة ، وحرّموا حريتهم الاقتصادية ، وعوملوا معاملة شعب مهزوم .
والواقع أن المصريين لم يكونوا خاضعين للملك غرباء فحسب ، بل كذلك لجنس
غريب بأسره ، تغلغل في جميع نواحي الحياة ، ولم تنج طبقة واحدة من طبقات
المصريين من استبداد البطالة واستغلال الإغريق (١) .

وإذا استكان المصريون أول عهد البطالة وشعروا بضعفهم وقوة حكامهم ،
فإن قلوبهم ظلت تفيض بالوطنية ، وصدورهم تتأجج بنيران الثورة والانتقام .
فظلوا صابرين حتى واتتهم الفرصة المناسبة فانفجروا كالبركان الثائر ، وهبوا من
ضعفهم في وجه الدخيل الغاصب . وجاءت هذه الفرصة في معركة رفع عام
٢١٧ ق . م . بين قوات بطلميوس الرابع وانتيوخوس الثالث ملك سليوكيا ،
حيث كادت الهزيمة تحل بالقوات المصرية لولا أن لجأ فيلوپاتور إلى المصريين
فسلحهم بالأسلحة المقدونية وأدمجهم في صلب الجيش وواجه بهم جيوش خصمه
فكتب لهم النصر المؤزر .

كان هذا النصر نقطة التحول في تاريخ مصر البطلمية ، فهو الذي أعاد
إلى المصريين الثقة بأنفسهم وملأهم قوة بعد ضعف ، فدبت فيهم روح
جديدة أكرهت الملوك البطالة على اتباع سياسة جديدة تنطوي على محاولة التقرب
من المصريين وكسب ولائهم .

ومن نتائج هذا النصر الذي فاز به الوطنيون المصريون بعد أن عز على جند
بطلميوس المقدونيين ، أن أخذت حركات المقاومة الوطنية صورة قوية عنيفة
فاشتعلت نيران الثورات في كل مكان . وتمخضت هذه الثورات — فيما تمخضت
عنه — عن بوار كثير من الأراضي الزراعية ، إذ هجر المزارعون أراضيهم ،
وتناقص الدخل الملكي بشكل واضح حتى لجأت الحكومة إلى إكراه الميسرين
على زراعة الأراضي المهجورة ودفع ضرائبها (٢) . غير أن وسائل الإكراه هذه لم
تكن ذات جدوى ، ومضت الأمور من سيئ إلى أسوأ ، وكان لا بد من
اصطناع اللين مع هذا الشعب الذي دبّ فيه روح جديدة وأحيى النصر في
قلبه موات الأمل ، فكان أن أقام البطالة سياستهم تجاه المصريين على أسس
جديدة يهدفون من وراءها إلى كسب ولائهم ، وكان التغيير الذي تحدثنا عنه في

(١) إبراهيم نصحي — المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٧٦٦ .

(٢) محمد عواد حسين — حركات المقاومة الوطنية في مصر البطلمية ، ص ٢٧

مساحات الإقطاعات العسكرية واحداً من هذه الأسس الجديدة .

ذلك عامل من العاملين اللذين دفعوا البطالة إلى إحداث هذا التغيير في مساحات الإقطاعات ؛ أما العامل الثاني فخارجي أوجدته الظروف التي أحاطت ببطلميوس الرابع ، وبيان ذلك أن عدد الجنود المقطعين اللذين ورثهم هذا الملك عن والده بطلميوس الثالث كان قليلاً لا يكفي لحماية البلاد وضمان استقلالها ، ومن ثم عمل على زيادة عدد جنده ملتصقاً شتى السبل . وإذا كان أسلافه قد استطاعوا جلب الرجال من الخارج ومنحهم الإقطاعات الواسعة ليقيموا في البلاد ويلبوا نداء ملكها إذا دعاهم للقتال ، فإن فيلوطاتور كان عاجزاً عن ذلك ، لأنه مع افتراض وجود عدد من الرجال اللذين يستطيع جلبهم من الخارج ، فإن الإقطاعات التي منحت في القرن الثالث كانت واسعة المساحة وتكلف إيجادها مبالغ طائلة ، أما على عهد فيلوطاتور ، فكانت الإقطاعات من أراض غير جيدة لأن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة أو التي يمكن إصلاحها أصبحت أقل مما كانت عليه في عهود البطالة الثلاثة الأولى ، وإذا أريد توسيعها فلا بد من أموال جسيمة لا طاقة للخزانة بها . يضاف إلى ذلك كله أن مجرد التفكير في حرمان بعض المواطنين المصريين من أراضي بلادهم ومنحها — في صورة إقطاعات — لجنود يجلبون من الخارج كان عملاً ينطوي على بالغ الخطورة .

هكذا كان من العسير إرضاء الأجانب اللذين يمكن استقدامهم من الخارج ، واللذين كانوا من غير شك أقلية ضئيلة — بالنسبة لما كان عليه الحال في عهود البطالة الثلاثة الأولى — بعد أن قضت الحروب على عدد كبير منهم ، بينما كان من اليسير إرضاء جانب كبير من الوطنيين بمنحهم الموجود تحت يد الحكومة من الأراضي ، وتجنب البلاد ويلات الأزمات السياسية الخطيرة .

* * *

حقوق أرباب الإقطاعات والتزاماتهم :

أما حقوق أرباب الإقطاعات والتزاماتهم وما طرأ عليها من تطور ، فكان أرباب الإقطاعات مكلفين بدفع عدة ضرائب عن أراضيهم ، ومنها ضريبة الهدايا ، وضريبة الإردب ، وضريبة صيانة الجسور ، والحفاظة على الأمن ،

والخدمة الطبية ، وضريبة الأسطول ؛ فضلاً عن ضريبة الهيبياتريكون (Hippiatricon) التى يبدو أنها كانت مخصصة لدفع مرتبات الأطباء البيطريين فى سلاح الفرسان . وإلى جانب ذلك أسهموا فى نفقات الأعمال الدينية التى تقوم بها جمعياتهم ، وهى صيانة معبد أو إنشائه أو تقديم القرابين . على أن نظام هذه الضرائب لم يكن عاماً ولا ثابتاً ، فكان بعضها محلياً ، وبعضها الآخر مؤقتاً ثم يحل محله غيره مدة أخرى ، كما أن مقدارها لم يكن واحداً فى كل مكان (١) .

وكان صاحب الإقطاع مسئولاً أمام الحكومة عن زراعة إقطاعه ، خاضعاً لرقابة صارمة من موظفيها ، ألا أنه كان — برغم ذلك — يتمتع فى إدارة أرضه بقسط أوفر من الحرية التى تتمتع بها الفلاحون الملكيون ، فهو حر فى زراعتها كما يترأى له فيما عدا ما كان يزرع منها حبوباً زيتية . على أن الحكومة كانت تضع يدها على غلة أراضى الإقطاعات حتى يدفع أصحابها كل الالتزامات المفروضة عليهم ، ثم يحق لهم بعد ذلك استلام ما تبقى من المحصول (٢) .

وفى خلال القرن الثالث ق . م . كان الإقطاع ملكاً خالصاً للملك ، له حق استرداده فى أى وقت يشاء ، ولا سيما إذا بدر من صاحبه شيء من الإهمال فى إدارته . ولم يكن المقطع يستطيع التصرف فيما تحت يده من أرض بالبيع أو الرهن أو التوريث ، وإنما كان يحق له فقط استغلاله مدى حياته ، حتى إذا توفى عاد الإقطاع ثانية إلى التاج (٣) . على أن اتفاق مصالح الملك مع مصالح أرباب الإقطاعات أوجد حالة خاصة من حالات التوريث ؛ ذلك أن الملك كان يفضل دائماً أن يخلف المقطع المتوفى جندي آخر فى الجيش وفى الإقطاع كى يضمن احتفاظ الجيش بقوته ، ويضمن استغلال الأراضى بزراعتها والحصول على ضرائبها . وكذلك كان من صالح أسرة المقطع المتوفى أن تستمر فى استغلال الإقطاع الجيد الذى تحت يدها . ولهذا أصبح البطالة يفضلون حلول الابن محل أبيه فى الإقطاع عقب وفاته ، وهكذا أصبح توريث استغلال الإقطاع معترفاً به — وإن لم يكن ذلك قانوناً (٤) — على شريطة أن يكون الابن

C. Preaux, op. cit. pp. 400-403. (١)

M. Rostovtzeff, S.E.H. I, pp. 286-287. (٢)

P. Jouguet, Mac. Imp. p. 329; E. Bevan, op. cit. pp. 170-171; C. Preaux, op. cit. p. 468. (٣)

C. Preaux, loc. cit. (٤)

الوارث قادراً على النهوض بجميع التزامات والده المتوفى . ويبدو أن الآباء كانوا يعدون أبناءهم لهذه المهمة فيشركونهم معهم في الإقطاع إبان حياتهم كما تحدثنا بذلك وثيقة بردية من وثائق القرن الثالث قبل الميلاد^(١) .

ولدينا وثيقة بردية ترجع إلى النصف الثاني من القرن الثالث قبل الميلاد تحدثنا عن تطور هام آخر حدث في هذا الصدد ، وقد جاء في هذه الوثيقة ما يلي : « كتب إلينا لاميسكوس (Lamiscos) المشرف على المرتبات بأن صف ضابط مقدوني من أصحاب الثلاثين أرورا ، الذين منحوا إقطاعات صالحة للزراعة في إقليم إرسينوى ، وكانت هذه الأرض له ولسلالته ، قد توفى في الخامس من شهر طوبه من العام الخامس (من عهد فيلوپاتور) وفي نفس الوقت صدرت الأوامر إلى هيراكليدس الأيكونوموس ، وهيرودس الكاتب الملكي ، بوضع اليد على الإقطاع وعلى دخل الأرض في هذا العام ، حتى يتبين إذا كان لصاحب الإقطاع المتوفى أولاد فيسجلون أنفسهم وفقاً لأحكام القانون »^(٢) . ونحن نستطيع أن نخرج من هذه الوثيقة بالنتائج الثلاث الآتية : أولاً ، أن الدولة بدأت تعترف رسمياً بتوريث الإقطاع ، ولكن هذا التوريث لم يكن يحدث مباشرة وبصورة تلقائية ، لأن الدولة كانت تضع يدها مؤقتاً على الإقطاع ودخله حتى يسجل الابن نفسه رسمياً محل أبيه ، باعتباره صاحب الإقطاع الجديد وفقاً للقانون . ثانياً ، أن أبناء صاحب الإقطاع المتوفى كانوا وحدهم أصحاب الحق في الحصول على الإقطاع . دون وصية . ثالثاً ، أن الحاج وحده كان مالك الإقطاع .

وكان طبيعياً أن يمضى هذا التطور في طريقه وأحوال البلاد تزداد سوءاً ، ورغبة الملوك تشدد في إيجاد من يقومون بزراعة الإقطاعات ودفع الضرائب المفروضة عليها . ولهذا امتد حق التوريث إلى أقارب صاحب الإقطاع المتوفى عموماً حتى نسمع عن إقطاع في حيازة امرأة^(٣) . ومعنى هذا أن ملكية الإقطاعات العسكرية لم تعد مقصورة على الجنود فحسب ، بل امتدت إلى المدنيين بما فيهم النساء .

Cairo-Zenon Pap. 59001.

Lille Pap. 4 = Wilcken Chrestomathie 336.

B.G.U. 1734; C. Preaux, op. cit. p. 471.

(١)

(٢)

(٣)

وأتيح لأرباب الإقطاعات تأجير إقطاعاتهم للغير^(١) ؛ ولكنهم ظلوا مسئولين عن جميع الالتزامات المفروضة على الإقطاع . ولم يحاول الملوك في القرن الثالث قبل الميلاد الاعتراض على هذا التصرف من جانب أرباب الإقطاعات وإن لم يعترفوا به رسمياً^(٢) . وفي القرن الثاني حدث شبه اعتراف رسمي بهذا الحق ، ففي وثائق بتتونيس أسماء مستأجرين يقومون بزراعة الإقطاعات العسكرية من دون أصحابها الأصليين^(٣) .

وهكذا تغيرت العلاقة بين الملك وأرباب الإقطاعات في خلال القرن الثاني قبل الميلاد ، بل منذ أواخر القرن الثالث ق . م . ، عما كانت عليه فيما قبل . وكان هذا التغيير نتيجة طبيعية للظروف التي أحاطت بالبلاد : ففي القرن الثالث كان صاحب الإقطاع هو المدين للملك بفضلله ، إذ يمنحه قطعة جيدة من الأرض ، ويساعده على استثمارها . أما في القرن الثاني فقد انعكست الآية نتيجة لقلة مساحة الأراضي الجيدة الصالحة للاستثمار ، وأصبح الملك لا يمنح الجنود إلا الأراضي التي تحتاج إلى بذل كثير من الجهد لاستغلالها ، وهكذا أصبح الملك هو المدين بالفضل لأرباب الإقطاعات الذين كانوا يصلحون الأرض ويستثمرونها ويدفعون عنها الضرائب المقررة . ومن ثم فنحن لا نستبعد أن يكون الملك قد دفع ثمن هذا الفضل باعترافيه للمقطع بحق توريث إقطاعه لمن يشاء دون تدخل من جانب الحكومة ، وبذلك أصبح الإقطاع شبه ملكية خاصة^(٤) .

وفي قرار العفو الكبير الذي أصدره بطلميوس إيوارجيتيس الثاني في عام ١١٨ ق . م . ، فقرة يعترف فيها الملك لأفراد القوات المنتقاة ، والجنود الوطنيين من أصحاب الأروورات العشر والأروورات السبع ، ولقوادهم ، ولرجال الأسطول الوطنيين . . . بحقوقهم الشرعى في ملكية الأراضي التي تحت أيديهم حتى الستة . . . وبأنهم لن يكونوا موضع الاتهام أو عرضة لأى تدخل من جانب الحكومة^(٥) . وتدل هذه الفقرة على اعتراف الملك رسمياً بما طرأ على ملكية

J. Lesquier, op. cit. pp. 235-37; Tebt. Pap. 105-107 (2ed. cent.), 815, 819 (١)
(171 B.C.)

Petrie Pap. III. Nos. 104-106.

Tebt. Pap. 63.

Ibid. P. 470.

Tebt. Pap. 5, ll. 44-48.

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

الإقطاعات من تغيرات .

وأصدر إيوارجتيس الثانى قراراً آخر - حوالى نفس الوقت الذى أصدر فيه قرار العفو المشار إليه - جاء فى صدره أن بعض أصحاب الإقطاعات فى إقليم إرسينوى يظهرون ولاءهم للملك ورغبتهم فى دفع الضرائب المفروضة على إقطاعاتهم... وبلى ذلك التماس ضاعت معاملة ، ثم قرار الملك بأن يستمروا هم وسلالتهم الملاك الشرعيين للإقطاعات التى فى حياتهم مهما كانت ظروف حصولهم عليها ، وذلك حتى العام الثانى والخمسين من حكمه ، دون أن يتعرض أحد للملكيتهم لأى سبب من الأسباب^(١). فما الدافع الذى حل إيوارجتيس على إصدار مثل هذا القرار ؟ لقد اشتدت حالة البؤس والفاقة بالمقطعين والفلاحين عامة فى خلال القرن الثانى قبل الميلاد ، واعترفت الحكومة بذلك رسمياً كما يتضح من الوثيقة التى تحدثنا بأن هيروداس وزير مالية فيلوميثور « قد أدرك أن بعض أو أغلبية الجنود الوطنيين كانوا عاجزين عن زراعة إقطاعاتهم ، وأنهم كانوا يسرفون فى الاستدانة بأرباح باهظة اعتماداً على ما ينتظرونه من الدخل » ولهذا أمر الوزير المشرفين على الدخل ألا يرغموا أحداً من هؤلاء التاعسين على أن يزرع شيئاً من الأراضى الملكية - غير المنزرعة - بالإضافة إلى إقطاعه^(٢) . وقد أفضت هذه الأزمة الخانقة إلى إجراء آخر ، وبيان ذلك أن البطالمة كانوا يلجأون - فى خلال القرن الثالث وحتى أواخر القرن الثانى قبل الميلاد - إلى مصادرة الإقطاعات التى لا يستطيع أصحابها القيام بأعبائها ، ولكن ذلك لم يعد فى وسعهم ابتداء من أواخر القرن الثانى قبل الميلاد ، لأن المصادرة كانت تنطوى على المخاطرة بعدم إمكان الحصول على من يحل محل المقطع المطرود من إقطاعه ، ولهذا تقرر ألا يصادر الإقطاع عند عجز صاحبه بشرط أن يضمه كاتب القرية^(٣) .

وينطوى هذا القرار على اعتراف صريح من الملك بما طرأ على ملكية الإقطاعات من تغيرات خلال فترة الفوضى والاضطرابات التى امتلأ بها حكمه . ولا شك أن هذه التغيرات قد أخذت شكل التنازل عن إقطاعات أو أجزاء منها

Ibid. 124, ll. 25-27.

C. Preaux, op. cit. pp. 472-473 (U.P.Z. 110).

Tebt. Pap. 64 (a) l. 54 (116 B.C.)

(١)

(٢)

(٣)

وفاء لديون أرباب إقطاعات آخرين ، أو أصحاب أراض من أراضي الامتلاك الخاص أو غيرهم ، كما أخذت أيضاً شكل تبادل إقطاعات بين أربابها على اختلاف فئاتهم^(١) . والواقع أن أهمية قرار الملك إيوارجتيس الثاني تبدو لنا واضحة في أنه غير الأوضاع التي كانت سائدة قبل عهده تغييراً تاماً . فحتى ذلك الوقت - وبرغم الاعتراف الرسمي بحق توريث الإقطاع - لم يكن يجوز التصرف فيه بأى حال من الأحوال ، ولكنه أصبح الآن - بمقتضى القرار سالف الذكر - كأراضي الامتلاك الخاص ، يمكن التصرف فيه بالتنازل عنه أو مبادلتة بغيره . على أن موافقة الحكومة كانت ضرورية عند تنازل جندي عن إقطاعه الآخر ، وإن حدث ذلك في بعض الأحيان دون علمها كما يستفاد من إحدى وثائق تبتونيس البردية^(٢) .

وعلى الرغم مما حاق بأرباب الإقطاعات من فقر وبؤس ، فإنهم امتازوا كثيراً عن غيرهم من أصحاب الأراضي وخاصة فيما يتعلق بالأعباء المفروضة عليهم ، إذ حوى القرار سالف الذكر فقرة تنص على أن أرباب الإقطاعات ، وكذلك أصحاب الأراضي الآخرين الذين منحوا مركزاً مشابهاً لمركزهم ، لا يفرض عليهم إلا نوع معين من الأعباء^(٣) . ونحن وإن جهلنا ماهية هذا النوع من الأعباء ، إلا أننا نستطيع أن نستنتج أن الأعمال والأعباء التي فرضت على أصحاب الأراضي الآخرين كانت أفدح وأثقل من تلك التي فرضت على أرباب الإقطاعات ومن تمتع بمركزهم الممتاز^(٤) .

وبعد ، فإن قرار إيوارجتيس الثاني الذي صدر تحت ضغط الظروف ، وغدا المقطعون بفضلهم كأصحاب أراضي الامتلاك الخاص تقريباً^(٥) ، قد أصبح من غير شك سابقة استتبعها غيرها في كنف الظروف غير المواتية التي أحاطت بخلفائه من البطالة^(٦) . ولكن الملوك برغم ذلك كله ظلوا مستمسكين بحقوقهم في

C. Preaux, op. cit. p. 474.

(١)

Tebt. Pap. 46 (a) l. 55.

(٢)

Tebt. Pap. 124, ll. 25-27.

(٣)

M. Rostovtzeff, S.E.H. II, pp. 890-191.

(٤)

C. Preaux, La Signification de l'Epoque d'Evergete II, p. 347 (Acts du 5eme congrés de Pap. Intr. 1938).

(٥)

(٦) إبراهيم نصحي ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٧٤٥

ملكية أراضى الإقطاعات باعتبارها جزءاً من أراضى الدولة التى يمتلكونها بحق
 الفتح وبحق الملوك المقدس ، وكل ما هنالك أنهم كانوا يستجيبون لمقتضيات
 الظروف السيئة التى أحاطت بهم ، واضعين نصب أعينهم استثمار أراضى
 الإقطاعات العسكرية والحصول على الضرائب المفروضة عليها .

محمد عواد حسين